الاجابة النموذجية لإمتحان السداسي الاول / 22-23 مقياس المدخل الى العلوم القانونية السنة اولى ليسانس علوم سياسية

-يقسم القانون الى عام وخاص، ماهي معايير التقسيم، ما النقد الموجه لكل معيار ، وماهو المعيار المعتمد؟ (10ن)

1يقيم الفقه التمييز بين القانون العام والقانون الخاص على أساس اختلاف طبيعة القواعد التي يتضمنها كل منهما وقوة الالزام فيها فقواعد القانون العام آمرة لا دخل لارادة الاطراف في تغييرها ولا يملكون مخالفة احكامها.

أما القانون الخاص فتعتبر قواعده مكملة اي ان الافراد يملكون مخالفة ما تقتضي به هذه القواعد.

ويؤخذ على هذا المعيار انه لا يصلح للتميز بين القانون العام والخاص ذلك ان قواعد هذا الاخير ليست كلها قواعد مكملة ، فهو قد يتضمن قواعد آمرة ، كالقواعد المتعلقة بالاحوال الشخصية ، هذا بالاضافة الى قانون الالتزامات والعقود الذي يتضمن مجموعة من القواعد الآمرة.

الفقرة الثانية : المعيار المستند الى المصلحة التي تستهدفها القاعدة القانونية :

يجد هدا المعيار اساسه في نصوص القانون الروماني ومفاده ان القانون العام يضم القواعد القانونية التي تستهدف تحقيق المصلحة العامة ، بينما يتضمن القانون الخاص القواعد التي ترمي الى تحقيق المصلحة الخاصة.

بالرغم من اهمية هذا المعيار فانه ليس دقيقا بكيفية واضحة من شأنها تحديد ما يعد من المصلحة العامة وما لا يعد كذلك فحماية المصلحة الخاصة للافراد يؤدي بالضرورة الى حماية المصلحة العامة كما في حماية الفرد من خطر الاعتداء عليه بالقتل او الضرب مثلا.

الفقرة الثالثة : معيار أطراف العلاقة القانونية :

يرى هذا الجانب من الفقه انه فيصل التفرقة بين قواعد القانون العام و قواعد القانون الخاص يكمن في الاشخاص اطراف العلاقة القانونية بحيث تعتبر القاعدة من قواعد القانون العام اذا كانت الدولة طرفا في العلاقة القانونية ، اي ان قواعد القانون العام هي التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة او احد فروعها طرفا فيها فيما تعتبر القاعدة من قواعد القانون الخاص اذا كانت تنظم الروابط التي يكون اطرافها اشخاصا طبعيين او بعض الاشخاص المعنوية الخاصة.

2-تمتاز القواعد بأنها عامة ومجردة وملزمة ، أشرح ذلك؟ (5ن)

صفتا العمومية والتجريد هما وجهان لعملة واحدة في تعريف القاعدة القانونية ، وهما الصفتان اللتان تميزان القاعدة القانونية عن غيرها من الأحكام . فالعمومية تعني أنها تنطبق على كافة الأشخاص والوقائع دون تعيين لشخص محدد ودون تحديد لوقائع معنية ، إنما كل من تنطبق عليه القاعدة تصبح سارية عليه حاكمة لفعله مميزة لمركزه القانوني وفقاً لما جاء فيها من حكم، فهي بذلك عامة. أما إنها مجردة فهي المكملة لصفة العمومية فيها لدرجة أنها تكاد لا تنفك عنها ولا تنفصل. والتجريد يعني الوضوح والإبتعاد عن اللبث بما يكفي لإنزال حكم القاعدة القانونية على الوقائع والأفراد بشكل عام ومجرد.

الالزام هو انها مرتبطة بجزاء على من يخالفها توقعه السلطة المختصة

3- ماعلاقة القانون بالعلوم السياسية ؟ (5ن)

علاقة علم القانون بعلم السياسة

يظهر هذا من أن القانون دائماً يعكس الحركة السياسية السائدة في المجتمع، ويتبنى فكرها كأداة لتنظيم سلوك الأفراد، وهذا ينعكس على طريقة تفسير القانون بشكل يتفق وهذه السياسة السائدة.

أ/ وزقير محمد 2023/01/15